محافظ حضرموت يدشن العمل في مشروع أبراج بن محفوظ السكنية البالغة تكلفته ٥ ملايين دولار

■ المكلا/سبأ

دشن محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس العمل في مشروع بناء أبراج بن محفوظ السكنية بمدينة المكلا البالغة تكلفته خمسة ملايين دولار .

ويقع المشروع على مساحة إجمالية تقدر بـ ألفين و ٤٠٠ متر مربع على برجين يبلغ ارتفاعهما ستة أدوار يضمان ٤٨ شقة سكنية ومكتبية وقاعة للمؤتمرات ومكاتب لمؤسسة العون للتنمية ومركز العون للتميز التربوي والتعليمي.

وأوضح المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية الدكتور عادل محمد باحميد أن المشروع الذي يتوقع تجهيزه خلال عامين وفق أحدث التصاميم الهندسية وتقنيات السلامة المهنية يمثل إضافة جديدة للبرامج التنموية والخدمية التي تنفذها المؤسسة في مختلف مجالات التنمية.

وفي التدشين عبر المحافظ الديني عن استعداد السلطة المحلية بالمحافظة تقديم أوجه التسهيلات لإنجاز المشروع.

مشيداً بجهود مؤسسة العون للتنمية في خدمة العمل الخيري والتنمية المستدامة في المجتمع وتوسع أنشطتها مع منظمات المجتمع المدني المختلفة في تحقيق الشراكة المجتمعية.

إلى ذلك افتتح المحافظ الديني أمس بمدينة المكلا روضتي أطفال في كل من ربوة المهندسين وحافة بلحمر بالمكلا بتكلفة أكثر من ٢١٠ ملايين ريال تمويل السلطة المحلية بالمحافظة.

انخفاض العرض النقدي بنسبة ٢,٢٪ في فبراير ٢٠١١م

■ ،، خاص / الثورة

سجل العرض النقدي انخفاضا بنسبة ٢,٢٪ في شهر فبراير ٢٠١١م مقابل انخفاض قدره ٠,٣٪ خلال شهر يناير ٢٠١١م .

وبين تقرير التطورات المصرفية الصادر عن البنك المركزي ان العرض النقدي انخفض بنحو ٥٠,٨ مليار ريال خلال فبراير ٢٠١١م ، حيث تراجع ٢٢١٠,٥ مليار ريال وذلك من ٢٢٦١,٣ مليار ريال في يناير ٢٠١١م .

وارجع التغير في العرض النقدي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه ومنها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، صافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي .

وشهد العرض النقدي نموا سنوياً متوسطا خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) بلغ حوالي ١٦,٦٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي مستهدف في إطار الخطة بلغ ١٩٪وبذلك تمكنت السياسة النقدية من تحقيق معدلات انجاز عالية فيما يتعلق بالسيطرة على نمو العرض النقدي خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة بلغت ١٢٤,١٪ وبرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو النقود البالغ ١٤,٨٪ مقارنة بنمو إجمالي شبه النقود بحوالي ١٧,٧٪ ، أضف إلى ذلك الانخفاض الملموس في صافي الأصول الخارجية في نفس الفترة.

وفي هذا الصدد بلغت نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي خلال سنوات الخطة حوالي ٣٤,٥٪ في المتوسط مقارنة بـ٣٦,٦٪ كاستهداف في الخطة وبذلك كانت نسبة الانجاز حوالي ١٠٦٪كما انخفضت الأهمية النسبية لإجمالي النقود من ٣٩,٥٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٣٧٪ في عام ٢٠١٠م، وفي المقابل ارتفعت الأهمية النسبية لإجمالي شبه النقد من ٦٠,٥٪ إلى ٦٣٪ خلال نفس الفترة.

تنفيذي العرش في البيضاء يناقش مستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية في المديرية

■ رداع /ماهر المشخر

ناقش المكتب التنفيذي لمديرية العرش - محافظة البيضاء في اجتماعه المنعقد أمس برئاسة مدير عام المديرية عبدالسلام ناجي فاضل عدداً من المواضيع المتعلقة بانشطة السلطة المحلية والتنفيذية على مستوى المديرية ومستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية المختلفة خلال العام الجاري ٢٠١١م.

واستعرض الاجتماع الذي حضره الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية العرش زيد عامر عواس تقارير للمكاتب المقدمة من قبل مكتب التربية والتعليم والصحة والواجبات والثقافة والشباب والأوقاف والإرشاد والنقل والشؤون الاجتماعية والصناعة والتجارة خلال الفترة المنصرمة من العام الجاري ٢٠١١م.

وشدد على ضرورة تكامل الجهود بين المجالس المحلية والمكاتب والأجهزة التنفيذية لتحسين مستوى الخدمات وإنجاز المشاريع بمواصفات ذات جودة عالية وفي الفترة المحددة.

وحث المجتمعون قيادات المكاتب والأجهزة التنفيذية والخدمية في مديرية العرش على التعاون والتنسيق لمواجهة مختلف الأعمال التي تستهدف السلم الاجتماعي وإقلاق السكينة العامة.

ولفت إلى أن مهمة الحفاظ على الأمن والسكينة العامة والمكاسب الوطنية تعد مسؤولية مشتركة وتكاملية بين السلطة المحلية وكافة أبناء المجتمع.

وأكد المكتب التنفيذي أهمية الالتزام الوظيفي والتواجد في مقرات الأعمال لكافة الموظفين في مديرية العرش بما يضمن سير العمل وتقديم الخدمات العامة للمواطنين والمنتفعين.

وفي الاجتماع عبر فاضل عن سعادته لتنفيذ أعضاء المكتب التنفيذي ومدراء المكاتب التنفيذية بالمديرية مهامهم على الوجه الأكمل بما يعزز الأمن والاستقرار وحماية الممتلكات العامة والخاصة .. مؤكدا عدم السماح لأي عابث أو تصرفات خاطئة بحق الوطن والمواطنين . مشددا على ضرورة تفعيل دور الإشراف والمتابعة المستمرة لتنظيم مستوى الانضباط الوظيفي واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق المتقاعسين.

دراسة تقترح توفير الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الزراعي

■ ،، خاص / الثورة

اقترحت دراسة علمية توفير الأموال اللازمة من القروض والمساعدات والمخصصات الاستثمارية الحكومية والخاصة لتحقيق أهداف القطاع الزراعي وإعادة النظر في أهداف صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وتنظيمه بما يتوافق تماماً مع متطلبات وأهداف القطاع الزراعي والسمكي.

كما دعت إلى قيام القطاع الخاص بمهام الإنتاج والتسويق وأن تنحصر مهمة الدولة في الاستثمار في البنى التحتية وفي الإسناد المؤسسي والهيكلي والتسويقي والتنظيمي. وإعادة النظر في نظام العلاقات الزراعية وتشجيع قيام جمعيات زراعية إنتاجية ودعم هذه الجمعيات في مجال الإنتاج والتسويق و تطوير مؤسسات التسويق الزراعي وربطها بالتنمية الزراعية و إعادة النظر في مؤسسات البحث العلمي الزراعية وربط أبحاثها بأهداف القطاع الزراعي.

رفع كفاءة العاملين في القطاع الزراعي بواسطة برامج التدريب والتأهيل والإرشاد وشددت وتطوير أجهزة الإرشاد الزراعي وتوفير الدعم المادي والمعنوي للإرشاد الزراعي لكي يقوم بمهامه في نقل نتائج البحوث الزراعية إلى المزارعين و توفير البيانات والإحصاءات الأساسية لخدمة الإنتاج والتسويق الزراعي.

وأكدت الدراسة التي أعدها الدكتور ناصر العولقي التوسع الرأسي في زراعة الحبوب والإنتاج الحيواني من خلال استخدام أحدث التقنيات العلمية والتكنولوجية وزيادة الرقعة الزراعية من خلال التوسع الأفقي بإصلاح المدرجات في مناطق المرتفعات، واستصلاح أراضي زراعية جديدة في مناطق السيول وإكمال مشاريع الري في سد مأرب والتوسع في بناء السدود والمنشآت المائية الأخرى التي تثبت جدواها الفنية والاقتصادية.

وأوصت بالتركيز على أزمة المياه وتطبيق السياسات والبرامج والمشاريع التي تحد من الاستنزاف العشوائي والجائر للمياه الجوفية وإعادة النظر في التر. كيبة المحصولية للإنتاج النباتي والتركيز على محاصيل الحبوب على حساب المحاصيل الأخرى التي تعتمد على المياه الجوفية وخاصة زراعة الموز والمانجو والقات وذلك بتنفيذ سياسة دعم وسياسة سعرية تشجع هذه الاتجاه لتغيير النمط المحصولي وخاصة للحد من زراعة القات.

ولفتت الى أهمية توفير المناخ الاستثماري الملائم والمستقر لجذب الاستثمارات الزراعية المحلية والأجنبية وبالذات في مجال الإنتاج الغذائي من اللحوم والألبان والحبوب وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية وخاصة في دول الخليج العربية واستكمال التشريعات المنظمة لمدخلات ومخرجات القطاع الزراعي وتشجيع دور المرأة في الريف وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والحد من الفقر تشجيع مشاركة المجتمع من خلال الجمعيات الزراعية والسمكية وجمعيات منتفعي المياه في وضع السياسات والبرامج والمشاريع وتنفيذها.

اقتصاديون يدعون إلى تحسين وتقوية البنية التحتية والمؤسسية لقطاع الصناعة التحويلية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

كتب/محمد راجح

■ ،، كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن تدني مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من المقومات الكبيرة التي يتمتع بها والتي لم يتم استغلالها بشكل أمثل.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنه لا يمكن لليمن تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة ما لم يتطور القطاع الصناعي فيها بشكل ملموس نظراً لما يتميز به هذا القطاع من قدرة على تحريك عجلة التنمية وزيادة الإنتاج والدخل الوطني وخلق فرص عمل منتجة للسكان والتخفيف من الفقر وزيادة التنوع في الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط والغاز.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية نمت بمعدل ٤,٣٪ خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات اللافلزية الإنشائية والمنتجات البلاستيكية ومنتجات التبغ ومشتقات النفط المكررة.

ويعكس بطء النمو في هذا القطاع وانخفاض درجة تنوع الصناعة التحويلية الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي تتمثل أهم سماته في عدم كفاية البنى التحتية الأساسية وتدني مستوى المهارات الإدارية والتقنية والمنافسة الشديدة للمنتجات المحلية من السلع المستوردة أو المهربة بشكل خاص.

ويضيف التقرير أن من بين هذه العوامل محدودية الخامات المحلية وارتفاع تكلفة المدخلان الإنتاجية المستوردة وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الصناعية المتاحة والتطور البطيء لمناخ الاستثمار وضعف الاهتمام بالبحث العلمي في مجال التطوير الصناعي ومحدودية الإمكانيات والقدرات في مجال تحليل اتجاهات الطلب في الداخل والخارج.

وشهد هذا القطاع إجراءات إصلاحية محدودة خلال الخطة الثالثة تركزت في إعادة هيكلة وزارة الصناعة والتجارة وإنجاز عدد من القوانين المتعلقة بقطاع الصناعة والتي لم تر النور حتى الآن مثل قانوني التأجير التمويلي والصناعة الصادران عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠م.

وتستهدف خطة التنمية الرابعة زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بمعدل ٥,٩٪ سنوياً وتعزيز مساهمة القطاع في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة.

وتتطلب عملية تنفيذ هذه الأهداف مجموعة من السياسات والبرامج اهمها تحسين وتقوية البنية المؤسسية للقطاع الصناعي وتحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية اللازمة للاستثمار والإنتاج الصناعي.

وتقتضي الضرورة أيضا لتطوير هذا القطاع العمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة وكذا دعم وتطوير قدرات القطاع الخاص في مجالات العمل الصناعي وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لقطاع الصناعة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لصناعة الإسمنت واتباع الضوابط الكفيلة للحد من التلوث الصناعي والحفاظ على سلامة البيئة.

مؤشر البورصة المصرية يرتفع بسبب عمليات شراء المستثمرين الأجانب

■ الثورة/وكالات

أكد التقرير اليومي للبورصة المصرية أن عمليات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب على قطاع اسهم الشركات الكبرى والقيادية أدت إلى ارتفاع المؤشر الرئيسي (ايجي اكس ٣٠) بنسبة ٠,٢٨٪ بما يعادل ١٥,٢٧ نقطة ليصل إلى ٥٤٣٦,٥٠ نقطة.

وعزا التقرير هذا النشاط إلى ارتفاع أسهم أوراسكوم للانشاء وحديد عز فضلا عن اداء سهم القلعة الذي قفز باكثر من خمسة٪ ليبلغ ٥,٩٥ جنيه وسط انباء عن قيام شركة ابراج الاماراتية بإجراء محادثات لشراء حصة في الشركة.

وذكر التقرير ان مشتريات المستثمرين الافراد دفعت مؤشرات السوق الثانوية نحو المنطقة الخضراء ليضيف مؤشر (ايجي اكس ٧٠) للاسهم الصغيرة والمتوسطة نحو ٠,١٤٪ على قيمته مسجلا ٦٤٩,٠٤ نقطة فيما زاد مؤشر (ايجي اكس ١٠٠) الاوسع نطاقا بنسبة ٠,٢٣٪ لينهي التعاملات عند مستوى ١٠٠٠,٣٤ نقطة.

اجتماع أوبك ينتهي دون اتفاق على زيادة الإنتاج

■ ،، الثورة/ وكالات

انفضت محادثات منظمة أوبك يوم الاربعاء دون التوصل الى اتفاق.

وقال عبدالله البدري الأمين العام للمنظمة للصحفيين "للأسف لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق على خفض أو زيادة الإنتاج.

وقال علي النعيمي وزير البترول السعودي "هذا أحد أسوأ الاجتماعات التي عقدناها على الاطلاق."

وقال أن سبعة من أعضاء المنظمة الاثني عشر عارضوا زيادة الإنتاج.

وقال إن الأعضاء الخليجيين اقترحوا زيادة الإنتاج الى ٣٠,٣ مليون برميل يوميا مقارنة بالإنتاج الحالي البالغ نحو ٢٩ مليوناً بما في ذلك إنتاج العراق الذي ليس مقيدا بحصة محددة.

وقال البدري انه تقرر عمليا عدم تغيير السياسة الحالية لكنه يأمل أن تعقد أوبك اجتماعا جديدا في غضون ثلاثة أشهر. وقال النعيمي إن الاجتماع القادم سيعقد في ١٤ من ديسمبر القادم.

ويعد الفشل في التوصل الى اتفاق ضربة للدول الصناعية المستهلكة التي كانت تأمل أن تتخذ أوبك قرارا للسيطرة على تضخم أسعار الوقود.

وارتفع سعر مزيج برنت ١,٦٤ دولار للبرميل الى ١١٨,٤٢ دولار. ولم يتحدد موعد لاجتماع آخر.

تقرير اقتصادي يدعو إلى تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستغلال القطاعات الإنتاجية

■ ،، دعا تقرير اقتصادي حديث الى ضرورة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحفيزها وتنميتها واستغلال القطاعات الإنتاجية الواعدة للمساهمة في النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وحذر خبراء اقتصاد من استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد واحد وعدم القدرة على تنويع موارد الدخل وتوسيع الهيكل الايرادي للاقتصاد الوطني والاستمرار بوضع خطط وبرامج هشة لتنمية القطاعات الواعدة والتي لا تحقق النتائج المرجوة في استغلال القطاعات الانتاجية.

وطبقاً لاقتصاديين فإن الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١١م مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي إيجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الحاصل في البرامج والخطط الموضوعة، وكذا عدم القدرة في تنمية الإيرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الواعدة التي تتعرض لهدروعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل أمثل.

وبحسب التقرير فإن الاقتصاد اليمني بحاجة ماسة لتنويع موارد الدخل المعتمدة على النفط كمورد رئيسي، وهو ما يجعل الاقتصاد معرضاً بشكل مستمر للمشاكل والهزات الناتجة عن أي ظرف طارئ، مشيراً إلى أن الاهتمام بمثل هذه القطاعات والتركيز على تنمية المنشآة والأنشطة الصغيرة والمتوسطة يعطي دفعة قوية للجهود الرامية الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة والعمل بشكل رئيسي على توسيع الهيكل الإيرادي للاقتصاد، مشددين على أهمية بعض القطاعات كالصناعة الذي يعد من أهم القطاعات الواعدة وهو مايستدعي الاهتمام اللازم به والعمل على تطويره وإيلائه عناية خاصة والبحث عن التمويل والحوافز المناسبة التي تدعم هذا القطاع وتجعلة من اهم القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني.

ويوضح أن هناك جهوداً يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم وتحفيز المنشأة الصغيرة والأنشطة الصناعية في اليمن وتتم هذة الجهود بالتعاون مع الوزارات الحكومية المختصة.

وتحتاج القطاعات الواعدة والأنشطة الصغيرة والمتوسطة لجهود حثيثة ومضنية لتنميتها بشكل ملموس على أرض الواقع وإعطاء نتائج واقعية من خلال تشغيل اعداد كثيفة من الأيادي العاملة تسهم في الحد من الفقر والبطالة وهوماسيعدالهدف الرئيسي من الاهتمام بمثل هذة القطاعات والنهوض بها، بالإضافة إلى أن هناك ضرورة لخلق مجتمع منتج وفاعل ينعكس بشكل إيجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وبحسب اقتصاديين فإن مهمة النهوض بالقطاعات الواعدة وبالتنمية الصناعية مهمة قد تكون سهلة إذا ما توفرت الإرادة والاهتمام الكافي والمناسب وكذا تعزيز التعاون بشكل وثيق مع مجتمع المانحين وشركاء التنمية.

ولم ترتق الخطط والبرامج الرسمية ومنهاالخطة الخمسية الرابعة بحسب مختصين واقتصاديين الى طموحات ومتطلبات القطاعات الإنتاجية الواعدة وأهميتها في الشأن الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تلعبه في زيادة الموارد واستدامة المالية العامة وفتح آفاق واسعة لتحقيق نهضة تنموية شاملة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مشيرين إلى أن اليمن تمتلك خيارات واسعة لإحداث نقلة نوعية في توسيع البنيان الاقتصادي إذا ما تم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية التي ينادي الكثير بالتركيزعليها منذ فترة طويلة ولم يتم حتى الآن الالتفات إليها وإدراك قيمة ما نمتلكه من ثروات واعدة مثل الاسماك والمعادن والزراعة والسياحة ووقف عملية الهدر والاستنزاف التي تتعرض لها وانتشالها من واقعها الراهن وربط عملية تنميتها بجهود مكافحة الفقر والبطالة.

اسبانيا ترفض توصيات المفوضية الأوروبية باتخاذ مزيد من التدابير التقشفية

■ الثورة/وكالات

رفضت اسبانيا امس توصيات المفوضية الأوروبية باتخاذ مزيد من الإجراءات التقشفية ورفع ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات، مؤكدة ان التدابير التي اتخذتها خلال الفترة الماضية كفيلة بخفض عجز ميزانيتها العامة.

وقالت وزيرة الاقتصاد الاسبانية ايلينا سلغادو في تصريح صحافي ان بلادها "انتهجت منذ اكثر من عام مضى خطة اقتصادية تهدف إلى تقليص العجز في الميزانية العامة بشكل تدريجي".

واشارت سلغادو إلى ان الدولة تسعى بموجبها لخفض العجز إلى ستة٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد مع نهاية العام الحالي بعد أن كان قد بلغ ٩,٢٤٪ في نهاية عام ٢٠١٠م وفاقت نسبته ١١٪ في عام ٢٠٠٩م.

واكدت أن "اسبانيا لن تاخذ بتوصيات المفوضية الاوروبية لأن من شانها خنق التقدم الاقتصادي البطيء الذي تعيشه البلاد في الوقت الذي تسعى إلى استعادة ثقة الأسواق واستقطاب الاستثمارات الخارجية ودفع الاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية".

يذكر ان المفوضية الأوروبية طالبت اسبانيا أمس ببذل جهد إضافي لمواجهة العجز في مزانيتها العامة عبر إقرار اصلاحات جديدة ورفع ضريبة القيمة المضافة، معتبرة أن التحسن الذي شهده الاقتصاد الإسباني خلال الربع الأول من العام الحالي "لا يعد كافيا".

وكانت الحكومة الاسبانية قد اتخذت مجموعة من الإجراءات التقشفية في شهري مايو وديسمبر من العام الماضي بهدف الحد من آثار الازمة الاقتصادية .كما اقرت اسبانيا في يوليو من العام الماضي رفع ضريبة القيمة المضافة بانواعها في محاولة لسد العجز في ميزانيتها العامة فارتفعت الضريبة العامة المطبقة على معظم السلع والخدمات من ١٦ إلى ١٨٪ ومن ٧ إلى ٨٪ بالنسبة للضريبة المخفضة المطبقة على المواصلات والخدمات والمنازل فيما لم تتغير الضريبة على الحاجات الأساسية لتبقى عند نسبة اربعة٪.